



الكبيرة التي تشهدها المنطقة وتؤدي إلى تغيرات كبيرة في أوضاعها.

في هذا التحقيق، نلقي الضوء على الأرقام التي تصدر عن البنك الدولي حول التحويلات المالية للمغتربين اللبنانيين إلى لبنان وعلى «خسارة لبنان لانتاجية شبابه» في ظل ضمور أسواق العمل اللبنانية وانسداد آفاقها.

مجموعة من الأسئلة حول هذه المواضيع طرحتها «المغرب» على أمين عام جمعية مصارف لبنان، الدكتور مكرم صادر والخبير الاقتصادي في «مدير قسم البحوث والتحاليل الاقتصادية» في مجموعة بنك بيبلوس» نسيب غبريل و«مدیرة مركز دراسات الإنتشار والهجرة» في جامعة سيدة الloriza NDU، غيتا حوراني ومدير تحرير جريدة السفير عدنان الحاج وأستاذ الاقتصاد في الجامعة الأمريكية في بيروت الدكتور جاد شعبان.

فماذا قال الخبراء

أجمع معظم الخبراء الاقتصاديون الذين حاورناهم خلال هذا التحقيق على أهمية التحويلات المالية التي يجريها المغتربون اللبنانيون من مغاراتهم باتجاه وطنهم وعلى دعمها لاقتصاده والتي تتراوح أرقامها بين سبعة وثمانية مليارات دولار سنوياً وتشكل ٢٠٪ من الناتج المحلي، وأجمعوا أيضاً على صحة أرقامها خصوصاً الصادرة عن البنك الدولي وغيره من المؤسسات العالمية المعنية بهذا الشأن.

وأجمع الخبراء أن خسارة لبنان لانتاجية شبابه والتي تتجلى هجرة دائمة وكثافة لكتفاته هي بسبب الأوضاع المتردية وغير المستقرة التي يعيشها لبنان والناتجة عن الجمود والتآزم السياسي بين الأطراف المتصارعة والذي يرخي بثقله على مجمل الأوضاع خصوصاً الاقتصادية منها والتي تعاني تراجعاً كبيراً في مؤشراتها في ظل غياب الحد الأدنى من السياسات التي من شأنها تحصين الوضع الداخلي أمام الأحداث

تحويلات المغتربين وإنتاجية شباب لبنان في الخارج حسابات الربح والخسارة

إعداد: نسرين جابر

nisrine.almoughtareb@hotmail.com



مديرة مركز دراسات الانتشار والهجرة في

جامعة سيدة اللويزة NDU

غيتا حوراني



غيتا حوراني

أشارت مديرة مركز دراسات الانتشار والهجرة في جامعة سيدة اللويزة NDU غيتا حوراني لـ «المغترب» إلى وجود طرق عديدة يتم من خلالها معرفة عدد اللبنانيين التقريري في الخارج، منها: اللبنانيون المسجلون في السفارات والقنصليات خارج لبنان بالرغم من أن هذه المعلومات ليست شاملة لأن التسجيل ليس إجبارياً، إحصاءات الدول المستقبلة للمهاجرين، دراسات تقام في لبنان بالعينة، الإحصاء السكاني وإحصاءات الأمن العام فيما يخص الخروج والدخول من لبنان.

وأشارت حوراني إلى وجود أرقام تقديرية مبنية على دراسات تظهر الفرق بين العمالة اللبنانية (أي المهاجرين الذين يأتون كل ثلاثة أشهر أو ما شابه إلى لبنان، وأولئك العاملين في دول لا تمنح جنسيات للمهاجرين إليها (مثل دول الشرق الأوسط)، وبين المغتربين المندمجين (الذين حصلوا على جنسيات الدول التي استوطنوها وهي أكثرية دول العالم)، وقد قام بها مركز دراسات الانتشار والهجرة وغيره من المراكز في لبنان والخارج خصوصاً دراسات جامعة مار يوسف في لبنان والتي تعتمد على عينة ممثلة للمقيمين في لبنان ودراسات من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

التي تنشر إحصاءات عن العاملين في الدول المشاركة في المنظمة، بالإضافة إلى تقديرات السفارات اللبنانية وإحصاءات بعض الدول الأكثر استقطاباً للبنانيين. إلا أن هناك نقص في المعلومات من الدول الأفريقية مثلً والتي لا يمكن تجاهلها لأهمية الهجرة

” حوراني: دول الخليج تتصدر تحويلات اللبنانيين.. يليها أستراليا والولايات المتحدة وأفريقيا وكندا

” الهجرة اللبنانية بشكل عام يتراوح عددها بين ٧ و٨ مليون على الأكثر



اللبنانية فيها. ولفت حوراني إلى أن العمالة اللبنانية، وفق الدراسات، تتركز في دول الشرق الأوسط خصوصاً الخليجية منها، وفي دول أفريقيا خصوصاً نيجيريا والسنغال وساحل العاج والكونغو وليبيريا وغانا وبينين وغينيا وسيراليون. أما من حيث الأرقام فهناك تقديرات تبين أن عدد المغتربين اللبنانيين في الدول الخليجية مثلً يتراوح بين ٣٥٠ و٤٠٠ ألف لبناني، وأن اللبنانيين في أفريقيا يصل عددهم إلى ٢٥٠ ألف مهاجر، وأن الهجرة منذ العام ١٩٧٥ حتى اليوم تتراوح بين مليون ومليون وثلاثمائة ألف مهاجر، وأن الهجرة اللبنانية كلّ مع المتحدررين من أصل لبناني يتراوح عددها بين ٧ و٨ مليون على الأكثر.

وفي سؤال عما إذا كان مركز دراسات الانتشار والهجرة يرصد حركة التحويلات من خلال إحصائيات يقوم بها، وما هو البلد الذي يتم التحويل منه أكثر من غيره من البلدان، أجابت حوراني: «التحويلات المالية يمكن حصرها في ثلاثة أنواع: التحويلات المالية الرسمية عبر المصارف والمؤسسات، التحويلات المالية غير الرسمية ومنها الأموال النقدية التي يرسلها المهاجر مع أحد الأصدقاء أو الأقرباء أو التي يحملها معه عندما يزور لبنان، والتحويلات العينية غير النقدية ومنها الأغراض والبضائع التي يرسلها أو يأتي بها المهاجر معه من الخارج، كالأدوية والإلكترونيات وغيرها... نحن نرصد التحويلات

المالية التي ينشرها البنك المركزي والبنوك التجارية في لبنان والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات العالمية. وإذاأخذنا التحويلات المالية الرسمية المرسلة إلى لبنان في العام الماضي (٢٠١٠) وبحسب البنك الدولي فإن هذه التحويلات بلغت ٨,٢ مليار دولار، وأن ٤٥٪ من هذه التحويلات أتت من اللبنانيين في دول الخليج التي تتصدر مصدر التحويلات اللبنانية وتبعها أستراليا والولايات المتحدة وأفريقيا وكندا.

وعن مصادر البنك الدولي حول أرقام ونسب التحويلات، قالت حوراني إن البنك يأتي بها من مركز الإحصاء في صندوق النقد الدولي الذي يحصل عليها من الدول المرسلة ومن الدول المستقبلة لهذه التحويلات، وذلك ضمن بيانات إحصاءات ميزان المدفوعات من قبل حكومات هذه الدول والذي يرسل منه نسخة إلى صندوق النقد الدولي بفعل العضوية فيه. ويمثل البنك المركزي في كل من هذه الدول المرجع الأساسي في إحصاء وتقديم هذه المعلومات.

تتركز العمالة اللبنانية في دول الشرق الأوسط خصوصاً الخليجية منها، وفي دول أفريقيا والسنغال خصوصاً نيجيريا وساحل العاج والكونغو وليبيريا وغانا وبينين وغينيا وسيراليون. أما من حيث الأرقام فهناك تقديرات تبين أن عدد المغتربين اللبنانيين في الدول الخليجية مثلً يتراوح بين ٣٥٠ و٤٠٠ ألف لبناني، وأن اللبنانيين في أفريقيا يصل عددهم إلى ٢٥٠ ألف مهاجر، وأن الهجرة منذ العام ١٩٧٥ حتى اليوم تتراوح بين مليون ومليون وثلاثمائة ألف مهاجر، وأن الهجرة اللبنانية كلّ مع المتحدررين من أصل لبناني يتراوح عددها بين ٧ و٨ مليون على الأكثر.